دفاتر البحوث العلمية، المجلد 7 ، العدد 2، الصفحة 65-83

بناء أمن قومي فعال كإستراتيجية للحكم الراشد

Building effective national security as a strategy for good governance

حسين فوزاري[1] *

[1] معهد الحقوق و العلوم السياسية ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله لتيبازة ، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/09/15؛ **تاريخ القبول:** 2019/10/29

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأمن القومي، الذي كان ولا يزال يثير اهتمام الباحثين في شتى المجالات، لما له من آثار إيجابية، في مختلف دول العالم، على كافة مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها من مناحي الحياة الأخرى، لاسيما في ظل وجود دولة القانون ودولة المؤسسات، وما يحمل ذلك من دلالات ومؤشرات تنم عن سيادة حكم القانون، وهي من بين أنجع استراتيجيات إرساء مبادئ الحكم الراشد، باعتبار أن الأمن القومي هو أساس استتباب الاستقرار والتقدم والازدهار وانتعاش كافة المؤسسات والمجتمع في كافة الميادين.

الكلمات المفتاح : حكم - راشد - أمن - قومي - استراتيجية- ركائز - أبعاد.

Abstract : This study aims to shed light on national security, which was and still raises the interest of researchers in various fields, because of its positive effects, in various countries of the world, at all levels of economic, social, cultural, political and other aspects of life, especially in the presence of The Rule of law and the State of Institutions, and the indications and indicators of the Rule of law, and they are among the most effective strategies for establishing principles of good governance, as national security is the basis for stability, progress, prosperity, and the recovery of all institutions and society in all fields.

Key words: governance - adult - security - national - strategy - pillars - dimensions.

Résumé : Cette étude vise à faire la lumière sur la sécurité nationale, qui a été et continue de susciter l'intérêt des chercheurs dans divers domaines, en raison de ses effets positifs, dans divers pays du monde, à tous les niveaux économiques, sociaux, culturels, politiques et d'autres aspects de la vie, en particulier en présence de l'État de droit et de l'État des institutions, ainsi que des indications et des indicateurs de l'état de droit, et ils font partie des stratégies les plus efficaces pour établir des principes de bonne gouvernance, la sécurité nationale étant la base de la stabilité, du progrès, de la prospérité et du rétablissement de toutes les institutions et de la société dans tous les domaines.

Mots clés: gouvernance - adulte - sécurité - national - stratégie - piliers - dimensions.

* حسين فوزاري

1- تمهيد :

يقضي الحكم الراشد بأن تحسن الدولة أداء واجباتها وتتقنها عبر السعي الحثيث إلى ذلك دون تقصير أو تسويف، إذ لابد للشعب أن يلمس، في مجتمعه ومحيطه وحياته اليومية، التطور المطرد والتغيير الإيجابي، وتحقق الحكومة تطلعاته نحو الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار في ظل دولة القانون ودولة المؤسسات، يحترم فيها القانون ويمتثل الجميع لأحكامه، دون تمييز، ولا يتجسد ذلك إلا ضمنرؤية استراتيجيةاستشرافية محكمة تهدف من بين ما تهدف إليه بناء أمن قومي فعال يضمن ويهيئ الظروف المواتية لتحقيق النتائج المرجوة من ذلك، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية على النحو الآتي : هل ينم الأمن القومي الناجع عن الحكم الراشد ؟

ولتوضيح أكثر لهذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات التالية :

- فيما يتمثل دور الجزائر في استتباب الأمن والسلم وطنيا ودوليا في ظل الحكم الراشد ؟
- ما المقصود بالأمن ؟
- ما هي مراحل تشكل مفهوم الأمن القومي ؟
- ما هي أبعاد الأمن القومي وركائزهومستوياته ؟

ومنه، تتضمن خطة هذه الدراسة أربعة مباحث، تتمثل فيما يلي :

- **دور الجزائر في استتباب الأمن والسلم وطنيا ودوليا في ظل الحكم الراشد،**
- **الأمن، تعاريف ومفاهيم عامة، ومراحل تشكل مفهوم الأمن القومي، وتأثير ظاهرة العولمة على مفهوم الأمن القومي،**
- **الأمن القومي، أبعاده وركائزه ومستوياته واستراتيجيته ودوره في النظام العربي،**
- **الأمن القومي في الجزائر، دوائرهوالعوامل المحددة له وعناصر تشكيل سياسته.**

2- دور الجزائر في استتباب الأمن والسلم وطنيا ودوليا في ظل الحكم الراشد:

منذ أن انضمت الجزائر إلى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، والتي كانت من مؤسسيها الرئيسيين، بعد المصادقة على برنامج عملها فيما يتعلق بالحكامة، يوم أول يوليو 2007[1]، ظلت تسعى إلى تحسين نوعية الحكم الراشد سياسيا ومؤسساتيا واقتصاديا واجتماعيا، من خلال تنفيذ البرامج المعتمدة الهادفة إلى الإصلاحات الهيكلية، التي شرع فيها بخصوص الجوانب المؤسساتية والاجتماعية والترتيبات القانونية وإجراءات ذلك، على غرار

[1]- تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول مدى تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، المقدم للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، نوفمبر 2008.

سن القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[2]، بسبب تفشي هذه الآفة وانتشارها بشكل فظيع في المجتمع الجزائري.

وفي إطار الحكامة السياسية، التي هي حجر الأساس لكل دولة حق وقانون، ينبغي التزام السلطات العمومية باستمرار بتعزيز الانفتاح الديمقراطي وترقية ممارسة المواطنة بمفهومها الواسع والكامل، فالجزائر الوفية لمبادئها وتقاليدها ملتزمة أكثر من أي وقت مضى، على المستوى الدولي، بالسعي لإيجاد حلول تفاوضية، عبر إرساء قواعد حوار دائمة، للنزاعات التي تهز العالم، لاسيما في إفريقيا والعالم العربي ودول الجوار، وما فتئت تؤكد حضورها في ركب الأمم المتحدة، من خلال تصديقها على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والجهوية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بحماية عمقها الاستراتيجي وبتعزيز حقوق الإنسان والشعوب.

وتندرج الالتزامات المتخذة على المستوى الوطني ضمن مسعى تدريجي غايته ضمان ظروف الحياة الكريمة واللائقة لكافة الجزائريين، ولا يمكن تحقيق ذلك دون تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمتين، تقتضي توفر السلم والأمن، لهذا فإن إصدار الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية[3]، الذي تحققت بمقتضاه القطيعة مع سنوات الرعب، التي فرضت على الشعب الجزائري، وهي المصالحة التي سمحت أيضا بتضميد الجراح، وللبلاد استعادة سكينتها وطمأنينتها، قد جاء هذا الميثاق تعزيزا للحكامة السياسية، علما أن الجزائر قد صادقت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16-255- المؤرخ في 27 سبتمبر 2016، على الميثاق الإفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم، المعتمد من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا/أثيوبيا، في 30 يناير 2007[4].

وهو الميثاق، الذي تضمن في ديباجته الاستلهامن الأهداف والمبادئ الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي،لاسيما المادتان 3 و4منه، اللتان تشددان على أهمية الحكم الر شيد والمشاركة الشعبية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والإقرار بمساهمة الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز وتطوير وتقوية وتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد، والتأكيد مجددا على التصميم الجماعي على تعميق وتعزيز جذور الديمقراطية **وسيادة القانون والسلم والأمن** والتنمية في بلدان القارة الإفريقية، والإعراب عن القلق إزاء التغييرات غير الدستورية للحكومات، التي تشكل أحد الأسباب الأساسية لانعدام الأمن والاستقرار، وإلى حدوث الأزمات والمواجهات العنيفة والنزاعات، والإعراب عنالعزم على تنفيذ المقررين المعتمدين على التوالي بمابوتو/موزمبيق، في يوليو سنة 2003، وبأديس أبابا/إثيوبيا، في مايو

[2]- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس2006.

[3]- ميثاق السلم والمصالحة الوطنية المزكى من قبل الشعب الجزائري في الاستفتاء الشعبي، المنظم يوم29سبتمبر2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 05 أكتوبر2005.

[4]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 09 أكتوبر2016.

سنة 2004، من خلال اعتماد ميثاق إفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، وهذا المصطلح الأخير تقابله باللغتين الفرنسية والإنجليزية **"La gouvernance"** .

3- الأمن، تعاريف ومفاهيم عامة، ومراحل تشكل مفهوم الأمن القومي، وتأثير ظاهرة العولمة على مفهوم الأمن القومي :

نورد ذلك كما يلي :

3-1- تعاريف ومفاهيم عامة : يتم توضيحها على النحو التالي :

3-1-1- تعريف الأمن : تعرف كلمة "sécurité"، باللاتينية "securitas"، المشتقة من "securus" (آمن، أكيد)، في اللغة الفرنسية على أنها : "الوضع، الذي يكون فيه الشخص أو الشيء غير معرض لأي خطر أو أي تهديد لاعتداء جسدي أو حادث أو سرقة أو تخريب، وهو الوضع، الذي يشعر فيه الفرد بأنه في مأمن من الخطر"[5].

وفي نفس السياق، وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في القانون الدولي والعلاقات الدولية، وقد أدى ذلك إلى اختلاف وجهات النظر والمقاربات، التي حاولت تناوله، فلا يعد اصطلاح "الأمن" هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة، **من جهة**، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلا علميا داخل علم السياسة تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدء من وضع الفرضيات وتحديد مناهج البحث الملائمة واختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة "الأمن الوطني"،من جهة أخرى، ويعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن خلال الحرب الباردة، وانتشر في السبعينيات من القرن الماضي استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة، تبعا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

3-1-2- مفهوم الأمن[6] **:** على الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن"، فإن مفاهيم هذا المصطلح قد أصبحت أكثر وضوحا في عقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول... وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها، ولعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي" و"الأمن القومي السوفييتي" قبل تفككه.

[5]- Thierry Balzac, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? », Revue internationale et Stratégique, 2003/2004, n°52, P.35.

[6]- Frédéric Coste, Les politiques et les institutions dans le domaine de la sécurité intérieure, sécurité nationale : quelle distinction ? Quelles articulations in, Cahiers Français n°360, P. 37.

ومحاولة للتوصل إلى مفهوم "للأمن"متفق عليه، فإنه يتعين التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة.

"فالأمن"، من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية، يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، ومن وجهة نظر هنري كسينجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا"، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين، في كتابه "جوهر الأمن".. حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة".

ويجدر، في المستهل، توضيح الخلط والغموض، الذي يكتنف مفهومي السياسة والاستراتيجية، إذتشمل السياسة كل ما له علاقة بالحكم على مجتمع أو دولة، أي فن وطريقة الحكم وتنظيم السلطات وتسيير الشؤون العمومية، بغية بلوغ هدف مسطر مسبقا، وهي تخص كافة مجالات المجتمع، لاسيما الاقتصاد والعدل والأمن الداخلي والدفاع، وكذا جميع مستويات قطاع نشاطها، الوطني والجهوي والدولي.

في حين، تتمثل الاستراتيجية في إشراك جميع الوسائل، التي تتوفر عليها الدولة من أجل ضمان نجاح سياسة عامة محددة بوضوح، وتحديدا، توحيد جميع وسائل القوى العسكرية وغير العسكرية للدولة (الثقافية والاقتصادية والمالية والداخلية والإعلامية والدبلوماسية، إلخ) بهدف التمكن من تحقيق الأهداف السياسية[7]، فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر، التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل، وتكمن المهمة الأولى للدولة ووظيفتها الأساسية في ضمان أمن مواطنيها، داخليا، من خلال ضبط العلاقات الاجتماعية الجماعية والفردية، والحفاظ على نظام الضبط،وخارجيا، من خلال وسائل دفاعها ودبلوماسيتها للمشاركة في الأمن على الصعيد الدولي، ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ "[8]، ومن هنا، نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي، وبوحي من هذه الحقيقة، يضحى المفهوم الشامل "للأمن" على أنه:"القدرة، التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر، التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المسطرة".

[7]- Versailles (W. David), Mérindol (Valérie), Cardot (Pierre), La recherche et la technologie, enjeux de puissance, Economica, 2003 ;

[8]- سورة قريش، الآيتان 3 و4.

3-2- مراحل تشكل مفهوم الأمن القومي وتأثير ظاهرة العولمة على مفهوم الأمن القومي:تتم كما يلي :

3-2-1- مراحل تشكل مفهوم الأمن القومي : لقد مر مفهوم الأمن بمرحلتين مهمتين نتيجة التطورات العالمية، ففي المرحلة الأولى، كان ينظر إليه بالنظرة الاستراتيجية الضيقة، تتمثل أساسا في صد هجوم عسكري معاد وحماية الحدود من الاعتداءات الخارجية والمحافظة على الاستقلال الوطني[9]، وفي المرحلة الثانية، صار على الدولة أن تؤمن مواطنيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ضد أخطار متعددة فرضتها طبيعة الانفتاح الواسع على العصر الحديث، وفي ظل انتهاء عصر العزلة، وذيوع فكر العولمة، تراجعت سيادة الدولة وتناقصت استقلالية القرار الوطني لصالح قوى إقليمية أو دولية، فهناك قرارات أصبحت تصدر بالمشاركة بين السلطة الوطنية وغيرها من السلطات الخارجية، مثل المنظمات الدولية، ولم تعد القرارات الاقتصادية حكرا على الدولة وإنما بات ينافسها في ذلك فاعلون اقتصاديون آخرون، بالإضافة إلى تأثرها بالمؤسسات الدولية، كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما، وهو ما يعد انتقاصا من السيادة الوطنية ومن الأمن القومي.

3-2-2- تأثير ظاهرة العولمة على مفهوم الأمن[10]:لقد أصبحت مسألة الأمن القومي مسألة نسبية في عصر العولمة، حيث لا يوجد ما يعرف بالأمن القومي المطلق، فالأمن القومي الآن هو مزيج من القدرة الشاملة للدولة والقوة المؤثرة لها وحسن الجوار والعلاقات الدولية المبنية على التحالف والتكامل والتعاون، ويفسر كل من توسع نطاق الأمن، الذي أتى كنتيجة لسقوط الحواجز الإقليمية الداخلية أو الخارجية، وتآكل حدود السيادة في إطار ما اتفق على تسميته العولمة، بطريقة جزئية، المكانة، التي بلغها الأمن في الحياة اليومية للأشخاص والجماعات، وأضحت مساحة التدخل الأجنبي، في كثير من شؤون الدولة، في ظل العولمة، أكبر من أي عصر مضى، واتخذت صورا متغيرة، وسمحت بأدوار متعددة لبعض التيارات الاجتماعية والأفكار الجديدة ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، كما أن ظاهرة العنف والإرهاب، التي برزت خلال العقدين الأخيرين، أدت إلى تغيير مفاهيم الأمن القومي للدول، فأضحى الأمن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مثلا يمتد إلى كل بقعة من العالم، ومن هنا جاءت فكرة الحرب الوقائية[11].

4– الأمن القومي، أبعاده وركائزه ومستوياتهواستراتيجيته، ودوره في النظام العربي:

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المواتية والمناخ المناسب للانطلاق بالاستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، لتأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.

---

[9]- Charles-Philippe David, la Guerre et la Paix, Approches contemporaines de la sécurité et la stratégie, Sciences Po les presses, 2006.

[10] - Michael Evans, From Kadesh to Kandahar, Military theory and the future of war, in Thomas G. Mahnkenand Joseph A. Maiolo, Strategic Studies : a reader, Routledge, P. 378.

[11]- KOUDRI Toufik, La guerre préventive et le droit international, thèse de Doctorat en Droit International et Relations Internationales, Pp. 15-20.

4-1- أبعاده[12] : تعني شمولية الأمن أن له أبعادا متعددة لها خصائصها، التي تنمعن ترابطها وتكاملها، وتتمثل في :

4-1-1- البعد السياسي : يكمن في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي، إذ يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية، فيما يرتبط البعد الخارجي بتقدير أطماع الدول الكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدول الصغرى ومواردها.

4-1-2- البعد الاقتصادي : يصبو إلى توفير المناخ المناسب لتلبية احتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، إذ أن مجال الأمن القومي هو الاستراتيجية العليا الوطنية، التي تهتم بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية، كما أن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة، وبناء قوة الردع الاستراتيجية، وتطوير التبادل التجاري، وتصدير العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها، لاسيما التكنولوجيا العالية.

4-1-3- البعد الاجتماعي : يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر، الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، فبغير إقامة عدالة اجتماعية، من خلال الحرص على تذليل الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات، يضحى الأمن القومي معرضا للخطر، ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة، ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها على مصالح وأهداف الأمن القومي والتفافه حول قيادته السياسية، ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي تصعب السيطرة عليه، لاسيما في ظل تفاقم مشاكل البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية.

4-1-4- البعد العسكري[13] **:**تتحقق مطالب الدفا ع والأمن والهيبة الإقليمية، من خلال بناء قوة عسكرية قمينة بتلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي، عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدو د الدولة وعمقهاالاستراتيجيوالقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتأييد السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي، لاسيما على المستوى الإقليمي، إذ يمتد هذا البعد إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم الجهد الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم.

4-1-5- البعد الثقافي والأخلاقي والأيديولوجي : يضمن ويحافظ التوجه الأيديولوجي والقناعات الفكرية على العادات والتقاليد والقيم، وهو الذي يعزز انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين، في مواجهة

[12]- Mohammed Fouad AMMOR, Quels défis pour les échanges méditerranés, Conférence méditerranée, n°28, Printemps, 1997, P. 31.

[13]- Charles-Philippe David, la Guerre et la Paix, Approches contemporaines de la sécurité et la stratégie, Sciences Po les presses, 2006, P. 71.

التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية، ويوسع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة وبأمن الوطن والمواطن، وبالقدرة على تحقيق درجة رفاهية مناسبة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة، فالدور الثقافي يعد بالغ الأهمية في تحصين الوطن من الأطروحات الثقافية للعولمة وصراع الحضارات، إذا أخذناه بالمفهوم الشامل متضمنا الفكر والثقافة والتعليم والإعلام والفنون والأدب.. فالأمن القومي يعني "تمكين الشعب من ممارسة منظومة القيم الخاصة به على أرضه المستقلة".

4-1-6- البعد البيئي : هو البعد، الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة، لاسيما التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن.

4-2- ركائزه الأساسية: تتمثل فيما يلي :

- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية،
- رسم سياسة لتطوير قوى الدولة وحاجتها الملحة إلى الانطلاق المؤمن لها،
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء قوات مسلحة قوية،
- إعداد سيناريوهات/فرضيات لمواجهة التهديدات المحتملة والتحديات الواجبة، التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء خارجيا أو داخليا.

4-3- مستوياته :تتمثل فيما يلي[14] :

-ضمان أمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته،

-ضمان أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة، وهو ما يعبر عنه "بالأمن الوطني"[15]،

- الأمن الإقليمي أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات، التي تواجهها داخليا وخارجيا،

- الأمن الدولي.. وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية، سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي، ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

4-4-استراتيجية الأمن القومي: ترتكز صياغة الاستراتيجية القومية لتنفيذ الأمن القومي على ثلاثة عناصر محددة تتكامل فيما بينهاوتتمثل في المصالح العليا للدولة،وأهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وتحديد التهديدات القائمة والمحتملة، وهذه العناصر تعني تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق أهدافها القومية، ومن أولى المهام، التي ينبغي التركيز عليها، تطوير القوة

---

[14]- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2008،ص ص 42-43.

[15]- Arnold Wolfers, "National Security" as an Ambiguous Symbol, in (sous la dir.) Barry Buzan, Lene Hansen, International security, Sage Publications, P.15.

الشاملة، لكي تكون للوطن هيبته وينسج علاقاته وتتسع حركته، وفي نفس الوقت يتعين ترتيب التهديدات من حيث درجة خطورتها، ويكمن الهدف الرئيسي للأمن القومي في التركيز على قيمة الإنسان، فالقاعدة الشعبية العريضة هي ركيزة الأمن.. ورغم أن القوة العسكرية مهمة و مطلوبة، لكن هناك أيضا القوة الاقتصادية ونصيب الفرد من الدخل القومي، ودرجة نمو المجتمع، والمنظومة السياسية والاجتماعية السائدة، التي تتيح لكافة قوى الشعب التعبير عن نفسها، ومستوى التنمية، والمعادلة بين مستوى المعيشة ونفقات الدفاع، وتحديد المصالح الحيوية في الداخل والخارج، وأيضا تحديد الدوائر الحيوية وترتيبها.

4-5-الأمن في النظام العربي[16] :بدأ الفكر السياسي العربي في الاهتمام بصياغة محددة لمفهوم متعارف عليه في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وتعددت اجتهادات المفكرين العرب، من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات، سواء في المعاهد العلمية المتخصصة، أو في مراكز الدراسات السياسية، والتي تحاول تعريف ذلك الأمن، وهنانجدر الإشارة إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية، الذي وضع عام 1944، وأنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام 1945، لم يذكر مصطلح "الأمن"، وإن كان قد نصتأحكام المادة 6 منه على مسألة "الأمن الجماعي"ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضوة في الجامعة، سواء من دولة خارجية أو دولة أخرى عضوة بها، كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام 1950، قد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع، ولكنها لم تشر إلى "الأمن"، ونصَّت المادة 2 منها على ما أطلق عليه اسم "الأمن الجماعي"، والذي حثَّ الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلاً ، وشكَّلت لذلك مجلس الدفاع العربي المشترك، والذي يتكون من وزراء الدفاع والخارجية العرب.

كما أُنشئت اللجنة العسكرية الدائمة، والتي تتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية، هذا ولم تباشر الجامعة العربية في مناقشة موضوع "الأمن القومي العربي"، إلا في دورة سبتمبر 1992، واتخذت بشأنه قرارا يقضي بتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي، خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تعرض بعدها على مجلس الجامعة، وقد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم "الأمن القومي العربي"، لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية، وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه :".. قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، التي تؤثر على الأمن القومي العربي".

هذا ولم تعرض الدراسة الشاملة عن الأمن القومي العربي على مجلس الجامعة، كما عبر العديد من المفكرين عن قصور المفهوم، الذي توصلت إليه اللجنة، إذ اتسم بالغموض من جانب، والخلط بين التعريف والإجراءات من

[16]- Institut de Hautes Etudes de Défense nationale, comprendre la défense, 2ème édition, Economica, Paris, 2002, Pp. 27-31.

جانب آخر، ولهذا فإن الورقة أفاضت بعد ذلك في تحديد استراتيجيات العمل الوطني في كافة المجالات، ولم تحدد اختصاصات تنفيذ ومتابعة أي منها، وفي المحصلة، يمكن القول أن الفكر السياسي العربي لم يتوصل بعد إلى صياغة محددة لمفهوم "الأمن القومي العربي"، الذي يواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته وانعكاسها على تصور وأبعاد هذا الأمن[17]، وأن هذا الموضوع ما زال مطروحا للتحليل ومفتوحاً للمناقشة رغم كل ما كتب عنه.

5- الأمن القومي في الجزائر، دوائرهوالعوامل المحددة له وعناصر تشكيل سياسته :

يتم ذلك على النحو التالي :

5-1- دوائر الأمن القومي في الجزائر :بحكم الموقع الجغرافي للجزائر في شمال إفريقيا وفي قلب المغرب العربي، قريبة من أوروبا، يفصلها عنها المتوسط، وفي الجنوب تشكل الصحراء الكبرى العمق الإفريقي للجزائر، وعليه يمكن تحديد دوائر الأمن الوطني الجزائري في الدائرة المغاربية والعربية والإفريقية والمتوسطية، وتمثل هذه الدوائر مناطق أمن حيوية بالنسبة للجزائر، إذ تشكل هذه الدوائر بعدين أساسيين للأمن الوطني:

أولا- بعد الهوية والانتماء بمحوريه المغاربي والعربي الإسلامي، فالمحور المغاربي تمثل فيه الجزائر قلب المغرب العربي ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا،أما المحور العربي الإسلامي، فهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية،

ثانيا- أما بعد موقع الجزائر، فهو بعد التفاعلات الاقتصادية والأمنية ويتميز بمحورين، الأول المحور المتوسطي، إذ أن الجزائر بلد متوسطي وتشكل أحد المحاور الرئيسية للتبادل الدولي، ومنطقة حساسة في السياسة الدولية، بحيث تشكل عامل ربط مع أوروبا، لاسيما فيما يتعلق بالتبادلات النفطية كأنبوبي الغاز نحو هذه القارة، أما المحور الإفريقي، فيعمل فيه امتداد الجزائر داخل العمق الإفريقي على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي كطريق الوحدة الإفريقية.

5-2- العوامل المحددة للأمن القومي الجزائري :لا تتحرك أي دولة في العالم من فراغ ولا خارج الزمن، بمعنييه المادي والاجتماعي، إنما تتحرك في بيئة تختلط فيها العديد من المعطيات والسياقات، تتقاذفها متغيرات تتراوح بين الثابت والمتغير بين المقدس والمنزه، وبين الزمني والتاريخي، إضافة إلى المعطيات السياسية والجيواستراتيجية، إذ تؤدي هذه المعطيات دورا محوريا في توصيف وتشخيص البيئة الأمنية لأية دولة كانت في العالم، ويظل الاختلاف مرتبطا بدرجة وطبيعة الاستجابة والقراءات، التي تفسر بها سلوكيات مختلف الفاعلين الدوليين، وقبل الحديث عن محددات البيئة الأمنية الجزائرية ومصادر تهديدها، تجدر الإشارة إلى أن محددات هذه البيئة تتراوح بين الثابت والمتغير، بين المؤقت والدائم بين العميق المعقد، والعرضي والبسيط، وكذا التحولات، التي

[17]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر - أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص ص 37-39.

طرأت على الخيارات السياسية والاقتصادية للجزائر، إذ ترتبط محددات البيئة الأمنية الجزائرية بطبيعة تكوين الدولة الجزائرية الحديثة، وبطبيعة المخاطر والتهديدات، التي تهدد الأمن الوطني الجزائري، وهي محددات نتجت عن عوامل تاريخية وجغرافية واستراتيجية.

3-5- المقاربة الأمنية الجزائرية : كانت المقاربة تقليديا محكومة بالعديد من الاعتبارات المبدئية والأخلاقية، انطلاقا من مواثيق الدولة الجزائرية وتصورات دولة فتية تسعى لاكتمال بنائها الوطني[18]، فعلى المستوى الإقليمي، فإن قضايا الحدود ومشكلة الصحراء الغربية والنزاعات والأزمات الداخلية المتاخمة لحدودنا، خاصة الجنوبية والإرهاب العابر للحدود، كانت في صلب السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى انعكاسات الصراع العربي الإسرائيلي، أما على المستوى الدولي، فكانت مصالح القوى الكبرى وإمكانات التأثير على الأمن الوطني الجزائري، سواء ما كان مرتبطا بصراعات النفوذ وعمليات الاستقطاب، التي سادت إبان الحرب الباردة، أو من خلال التناقضات الداخلية كوسيلة للمساومة والابتزاز.

لقد أفرزت طبيعة محددات البيئة الأمنية الجزائرية من المحددات التاريخية، والاقتصادية، والسياسية، والجغرافية والاستراتيجية، تهديدات وتحديات أمنية معقدة على بلادنا، التي تعاملت معها وفق مقاربة أمنية تحاول الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والاجتماعية للدولة، وحماية حدودها وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أي تعاملت مع التهديدات الأمنية القائمة من مستوى الأمن القاعدي/الأساسي أو المصلحة الوطنية القاعدية/الأساسية[19]، غير أن السنوات الأخيرة، أفرزت تحديات أمنية خطيرة[20] ومعقدة وجديدة على الأمن الوطني الجزائري، على غرار تحديات الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وتجارة الأسلحة والتهريب، مما يتطلب تطوير رؤى وآليات جديدة غير تقليدية لمعالجة والتصدي لهذه التهديدات والمخاطر المعقدة[21]،**وبناء على ما سبق، فإن الأمن الوطني الجزائري هو محصلة كافة السياسات والإجراءات، التي تتخذها الدولة لتأمين كيان الدولة والمجتمع وحماية مصالحه، عسكرية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية، وهو جوهر الحكم الراشد، فبدون أمن ناجع لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.**

[18] - Barry Buzan, People, States and Fear : the problem of national security problem in international relations, wheatsheaf books, 1983.
[19] - Scott Burchill, The national Interest in International theory, Palgrave, 2005, P. 71.
[20] - Arnold Wolfers, "National Security" as an Ambiguous Symbol, op. cit., P. 29.
[21] - Barry Buzan, Ole Weaver, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge University Press, 2003, P. 55.

5-4- عناصرتشكيل سياسةالأمنالوطني: يمكن التطرق إلى العناصرالشكلية والموضوعية وكذاالإجرائية الضرورية لوضعسياسةأمنيةوطنية، إذ يجبأنتكونهذه السياسةنابعةمنالعقيدة الأمنيةالوطنية،وتأخذبعينالاعتبارالتحديات، التيتواجهها الدولةعندإعدادها.

5-4-1-العقيدةالأمنيةالوطنية : هناكضرورةلوضععقيدةأمنيةوطنيةترميإلىتحديدأسس الاستراتيجيةالأمنيةالوطنية وأهدافهاوكيفيةاستعمالالقوات، وكذاالوسائل الواجب توفرهالضمانالأمنالوطنيبمفهومهالشامل، **إذ منحيثالمفاهيم**،هناكمنيستعملمفاهيمالعقيدة العسكريةوعقيدةالدفاع، ولكنمعتطورطبيعة التهديدات وتنوعها،فإنالنظرةإلىالمسائلالأمنيةأصبحتنظرةشاملة تضمالجوانبالاقتصادية والثقافية،لهذايفضلاستعمالمفهوم العقيدةالأمنيةالوطنية، وفيمايتعلقبالعقيدةالعسكرية، فهيالمنطلقالأساسيلأيةعملية عسكريةتقومبهاالقواتالمسلحةمهماكان نوعهاأوحجمها، كماتمثلالدليلالرئيسيلإعدادوبناءوتطويرالقواتالمسلحة وتجهيزها،واستخدامهافي الحاضروالمستقبل، أماعقيدةالدفاع،فهيأوسعمنالعقيدةالعسكريةلأنهاقدتشمل عناصرأخربكالجوانبالسياسية والتحالفاتوالتعاونمعدول أخرى.

وقد تضمنميثاقسنتي 1976[22] و1986[23] مفهومين، أي الدفاعالوطني والسياسةالخارجية، علماأنالباب المخصصللدفاعالوطنيقدأعطيرؤيةأمنيةشاملة، ونص كل من دستور1996 فيالمادة123 منه[24]، والتعديل الدستوري لسنة 2016 في المادة 51 منه[25]، علىقانونيتعلق "بالأمنالوطني"، ولم ير هذا القانون النور إلى يومنا هذا، ويمكنأن تضمالسياسةالأمنية،بصفةعامة،أربعة عناصرتتمثل فيالدفاعالوطني والأمن الداخلي والدفاع الاقتصادي والدفاع الثقافي،وتكمن مهامالدفاعالوطني،التيتسندللقواتالمسلحة، فيالدفاععن :

- سلامةالإقليمالوطنيمنخلالحمايةالحدود البريةوالمجال الجوي والمياه الإقليميةللدولة،
- سلامةالمصالحالحيويةللدولة،
- سلامةالمنشآتالقاعدية،
- حمايةالتراثالطبيعيوالتاريخيوالثقافيالوطني.

ويعد الدفاعالوطنيالركيزةالرئيسيةفياستراتيجيةالأمن الوطني،نظرالطبيعةمهامه،التيترتبطارتباطا وثيقا بالاعتداءاتالخارجيةذاتالطابعالعسكري، في ذات السياق، يساهم الدفاع في إرساء الأمن ولكن ليس كله، حيث أن الأمن غاية والدفاع أحد وسائل توفيره وهو وسيلة خاصة تتمثل نواتها في العسكري الذي يعمل، بالاستباق ومنذ

[22] - Ordonnance n° 76-57 du 05 juillet 1976, JORADP n° 61 du 30 juillet 1976, P. 714.

[23] - Décret n° 86-22 du 09 Février 1986, JORADP n° 7 du 16 Février 1986, P. 96.

[24]- Décret présidentiel n° 96-438 du 07décembre 1996, JORADP n° 76 du 08 décembre 1996.

[25]- Loi n° 16-01 du 06 mars 2016, JORADP n° 14 du 07 mars 2016.

فترات السلم، على إشراك جميع قدرات الأمة لردع وصد أي اعتداء محتمل أو تهديد خارجي وأخيرا، مقاومتها إذا كانت الأسلحة غير ملائمة.

أماالأمنالداخلي،فتتلخص وظيفتهفيحمايةالأشخاص والممتلكات،وكذاالحفاظعلىالنظامالعام، وفضلاعن هذه المهام،يضطلعالأمنالداخليبحمايةالمواطنينوالممتلكات منالمخاطرالكبرى،المتمثلةفيالكوارث الطبيعية، وهنا تجدر الإشارة إلى مهام وتنظيم المجلس الأعلى للأمن، الذي ورد في أحكام كافة الدساتير الجزائرية المتعاقبة، من بينها التعديل الدستوري لسنة 2016، في المادة 197 منه، التي تنص على أنه يؤسس مجلس أعلى للأمن يرأسه رئيس الجمهورية، مهمته تقديم الآراء إلى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني، ويحدد رئيس الجمهورية كيفيات تنظيمه وعمله، لكن هذا النص الأخير لم ير النور إلى يومنا هذا، مما استدعى مو اصلة العمل بأحكام المرسوم الرئاسي رقم 89-196 المؤرخ في 24 أكتوبر 1989، المتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن وعمله[26]، الذي ينص في المادة 4 منه على أنه عملا بالمادة 162 من دستور سنة 1989، يدلي المجلس الأعلى للأمن برأيه لرئيس الجمهورية في كل مسألة تتعلق بالأمن، و تشمل ميادين النشاط الوطني أو الدولي، لاسيما ما تعلق بما يأتي :

- تحديد الأهداف في مجال أمن الدولة،
- تقدير الوسائل والشروط العامة لاستخدامها،
- تدابير التنسيق العام في اختبار الموارد والوسائل في هذا الميدان.

وفي هذا الإطار، وتحسبا للخطر الداهم المتعلق بفيروس كورونا، انعقد يوم الأحد أول مارس 2020، المجلس الأعلى للأمن برئاسة رئيس الجمهورية، لاتخاذ التدابير الصارمة في مواجهة هذا الوباء ذي البعد الدولي.

وفيمايتعلقبالدفاعالاقتصادي،فإنهيضمنالسيرالعادي للاقتصادالوطنيوللمرافقالعمومية، التيتلبي حاجياتالمواطن، وكذاالنقلوالاتصالاتوالمخزونالاستراتيجيفيالمواد الحساسة، كمايحميالمؤسساتالصناعيةالمنتجة.

فيالأخير،إنالدفاعالثقافيلهمهمةخاصةوهيالحفاظعلى التضامنوالتماسكالاجتماعيين.

وتتضمنالعقيدةالأمنيةالوطنية،بصفةعامة، العناصرالتالية :

- الأهدافالسياسيةالمرسومةفيمجالالأمنالوطني،
- مفهوماستعمالالقوات المسلحة وكيفيات ذلك،
- الوسائل،أيالأسلحةوالتجهيزاتالواجب توفرها واستعمالها،
- التهديداتوالمخاطر،التيتواجهالدولة،
- المسؤولياتوسلطةاتخاذالقراراتوهيئاتالتنسيق.

علما أنإعدادالعقيدةالأمنيةيتم حسبإجراءاتتختلفمندولةإلى أخربوفقالنظامهاالسياسي، معإشراكالهيئاتالعلياالمعنية،وكذاالوزارات، التيلها علاقةمباشرةبأمنالبلاد.

[26]- JORADP n° 45 du 25 octobre 1989.

5-4-2-تحدياتالسياسةالأمنية : بصفةإجمالية،يمكنحصرأهدافهذهالسياسةالأمنيةفي خمسةعناصركمايلي :

أولا- المحافظةعلىالسيادةالوطنية،

ثانيا- المحافظةعلىسلامةالفضاءالإقليميالوطنيبمكوناته الثلاثة،

ثالثا- المحافظةعلىالاقتصادالوطني،

رابعا- المحافظةعلىالاستقرارالسياسيوالاجتماعي،

خامسا- المحافظةعلىالنظامالعام.

ويشكل كلعنصرمنهذه العناصرشقامن السياسة الأمنيةالوطنية،ويواجهتهديداتومخاطرقد تكونذاتطبيعة خارجيةأوداخلية، ويواجهتحقيقأهدافالسياسةالأمنيةالوطنيةعدة تحدياتمرتبطةارتباطاوثيقابالأهدافالمذكورة أعلاه،من بينهذهالتحدياتمايلي :

أ- منحيثالمحيطالخارجي :نورد ذلك على النحو التالي :

- استقلاليةالقراروالموقفالجزائريعلىالمستوىالدولي،

-وجود شريط حدودي بري يقدر بأكثر من 6.000 كلم، معسبع دول، وهي حدود قدتكونمصدرتهديدات مختلفة،

- وجودشريط ساحلي يقدر بأكثر من 1.600 كلم، علىالبحرالأبيض المتوسط،تتقاسمه23 دولة، إفريقية و أوروبيةوآسيوية، وتتنافسعليهاالقوىالعظمىلماله منمكانةاستراتيجية[27]،

- مقربةالجزائرمنالقارةالأوروبية،التيتربطهابهاعلاقات إنسانيةواقتصاديةوثقافية كثيفة،

- الأزماتالتيتعرفهادولالجواروالتيتؤثرعلىبلادنا.

ب- منحيثالمعطياتالجغرافيةوالاقتصادية، وهي **:**

- شساعةالترابالوطني 2.381.741 كلم^2،

- منطقةالصحراءالواسعةوغيرالآهلةبالسكانوذاتالمسالك الصعبة،

- وجودشبكاتالاتصالاتوالألياف البصرية ومنظوماتالإعلامالآليوالإنترنت، التيقدتستعملللأغراضإجرامية.

ج- منحيثالجوانبالسياسيةوالاجتماعية، وهي **:**

- وجودالبطالة،

- تناميظاهرةالهجرةغير الشرعية،

- المتاجرةبالمخدرات،حيثأنبلادنا،هيخاصة منطقةعبور للمخدرات،

- الجريمةالمنظمة،التيتأخذعدةإشكالوتمسكافةقطاعات النشاط.

---

[27] - محمد أحميداتو، أستاذ محاضر بجامعة الجزائر1، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة العولمة، 2014.

تمثلكافة هذهالعناصروأخرىتحدياتينبغيعلىالسياسة الأمنيةالشاملةأخذهابعينالاعتباروالوقاية منهاومكافحتهافي حالةبروزها.

لهذا، تدرجالسياسةالأمنيةضمنأهدافها، فيبعض الأحيان،البحثعنأسبابالصراعاتوالنزاعات الداخلية وحتى الخارجية وتحاولحلهاأوإزالتهاقبلتحولهاإلىتهديدات وإلى مخاطر.

5-4-3-وسائلالسياسةالأمنيةالوطنية[28] : لتنفيذالسياسةالأمنيةالوطنية، يجبالاعتمادعلىوسائل عديدة ومتنوعةوالتييمكنحصرهافي خمسة أنواع :

أولا- الوسائلالسياسيةوالقانونية، ونذكر منبينها :

أ- التعاونمعالدول،لاسيماالمجاورة منها،التيقديأخذ التعاون معهاعدةأشكالوعدةأهدافكفض النزاعاتبينالدول أو مواجهةتهديدمشترك،

ب- إبراماتفاقياتثنائيةأومتعددةالأطرافذات الصلةبالأمن،

جـ- الانضمامإلىالاتفاقياتالجهويةوالدوليةالمتعلقةبالأمن[29]،

د- إمكانيةالدخولفيتحالفات،

ثانيا- الوسائلالعسكرية، وتتمثل فيالقواتالمسلحة،التييكون تنظيمها وتعدادهاوتجهيزهاوأسلحتهايتماشىمع متطلبات الاستراتيجية الأمنيةالمنبثقةعنطبيعةالتهديداتوالمعطيات الجغرافية،

ثالثا- وسائلالأمنالداخلي، حيث يرتكزالأمنالداخليعلىقوات الشرطةوعلىوسائلالدفاع المدنيفيحالةوقوعمخاطر كبرى، وقد تنوعتمهامالشرطةوأصبحتتتطلبالخبرةفيكافة المجالات،نظرالتنوعالتهديدلمالجريمةالمنظمة، التيتمس كافةالنشاطات، وفيمايخصالدفاعالمدني،فإنالكوارثالطبيعيةوالحوادث التكنولوجيةتتطلبوسائلضخمة ومختصينذوي خبرةعلمية عاليةلمكافحتها، وتجدرالإشارةإلىأنالقواتالعسكريةلها دور فعال، فيحالةتهديد الأمنالداخليبسببالنزاعاتالداخليةأوبسبب الكوارث الطبيعية،

رابعا- الوسائلالمكملة، وتتمثل فيالقاعدةالتكنولوجيةوالصناعيةللدفاع، التي تعد ضروريةللدولة علىعدةمستويات،إذتشكلأداةللسيادة الوطنية،وهيبمثابة قاطرةتكنولوجية لاقتصاد الدولة تندرج فيإطارالنشاطاتالصناعيةوالبحثالعلمي والتقني، وتوفرالشغلللمواطنين،

خامسا- الدراساتالاستراتيجيةوالاستشرافية، التيتسمح بمعرفةالمحيطالدوليوالتنبؤبالأزماتوالمساعدة علىاتخاذ القرارفيالمجالالأمني[30].

---

[28]- BOUZGHAIA Djamel Eddine, Le tiers-monde dans les transferts et la production d'armements conventionnels 1950-2010, thèse de Doctorat en Sciences Politiques, Pp. 103-105.

[29]- Dario Battistela, Théorie des relations internationales, Paris, Presses de sciences politiques, 2003, P. 54.

5-4-4-المواطنوالأمنالوطني : نحنفيعصرالديمقراطيةوتكنولوجياتالإعلاموالاتصال،أي فيعصريتنقلفيهالأشخاصوالأفكار والمعلوماتبينالدول والشعوب، ومنهذاالمنطلق،فإنالأمنالوطنييهمالمواطن علىعدة أصعدة :

أولا - منواجبالمواطنالدفاععلىالترابالوطني،

ثانيا - المواطنمطالبأداءالخدمةالوطنية،

ثالثا - المواطنيشكلعنصرافعالافيالدفاعالمدني.

وعليه، فالمواطنهوالمستفيدالأولمنالأمنوهوالمتضرر الأول منوضعيةاللاأمن،لهذا،يجبأنتربطه علاقةوطيدة بالمؤسساتالوطنية، التيتضطلعبمهامالأمن، ولتعزيزهذه العلاقة،ينبغيعلىالدولة :

أ- إعلاماالمواطنبشأن المسائلالأمنيةالرئيسية،

ب- نشرثقافةالدفاعوالأمنالوطنييننعلىكافةالمستويات،

ج- تكوينالموظفينالساميوالإطاراتالساميةفيمجالالأمن الوطني. وهنا يجدر التنويه بالمعهد للدراسات العليا في الأمن الوطني، بمقتضى أحكام المرسوم الرئاسي رقم 19-278 المؤرخ في 20 أكتوبر 2019[31]،يضطلع، وفقا لأحكام المادة 8 منه، بضمان تكوينات جامعية في الدرجتين الثانية والثالثة في الأمن الوطني وفي الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، كما يمكنه تقديم تكوينات متواصلة لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين الوطنيين والأجانب، ويكمن الهدفمنكافةهذهالإجراءاتفيتبنيالمواطن الاستراتيجية الأمنيةواستقطابالنخبالوطنيةحول قضايا الدفاعوالأمن الوطنيين، وفي هذا الصدد تم صدر القانون رقم 87-16 المؤرخ في أول غشت 1987، المحدث للدفاع الشعبي والمحدد لمهامه وتنظيمه[32]، إذ نصت المادة الأولى منه على أنه يهدف إلى إنشاء الدفاع الشعبي في إطار الدفاع الوطني، ونصت المادة 2 منه على أنه أحد مكونات الدفاع الوطني، ويدعم طابعه الشامل المتكامل، ويغطي نظامه كامل التراب الوطني، ويتكون من جميع الهياكل والأجهزة والوحدات والتشكيلات، التي تساهم في الدفاع عن الوطن، وتتميز عن هياكل الجيش الوطني الشعبي وأجهزته وتشكيلاته، وحددت أحكام المواد من 6 إلى 12 منه مهامه وتنظيمه العام.

6- الخلاصة:

من أهم الاستنتاجات، التي خلصت إليها هذهالدراسة هوظهور تهديداتجديدةغيرتناظريةمتنوعةوغيرمتوقعة، وبروز فاعلين جددفي الساحةالأمنية الدولية، ليسوادولا،بلجماعات إرهابية

[30]- Défense et sécurité nationale, Le Livre blanc, La documentation française, 2008, Pp. 66-67.
[31]- JORADP n° 65 du 24 octobre 2019.
[32]- JORADP n° 32 du 05 août 1987.

وإجرامية، كماأنتكنولوجياتالإعلاموالاتصالأضافتبعدا آخراللجريمةالعابرةللحدود، وصعبت منمكافحتها،فعلىالدولة أخذهذهالتهديداتالجديدة بعين الاعتبار ودراستهاالمتروية بغية إدراجهاضمن سياستهاالأمنية.

ويبرزمماسبقأنالأمنالوطنيمفهومشامل،فهوبالتاليقضية كافةأجهزةالدولة،التييجبعليهاتكثيف الجهودوتنسيقهاللتصدي لجميعالتهديداتوالمخاطر،التيتمسالوطنمهماكانتطبيعتها ومهما كان مصدرها، كما ينبغي عليها مواكبةتطورهذهالتهديداتوالمخاطرلتطويرطرق الوقايةمنهاومكافحتها[33]، فللمواطنكذلكدورفيالمساهمةفيالأمنالوطنيباعتماده استراتيجيةأمنيةوطنية،وربطعلاقةبينهوبين مؤسسات الدولة،التيتسهرعلىالحفاظعلىالأمنالوطني، وفي الأخير،فيظلالعولمةيظلمصيرالدولةووجودهاككيان علىالمستوىالدولي، مرهونبمدىنجاعةسياستهاالأمنية[34]، التي تنم عن الحكم الراشد المتبنى.

7- الإحالات و قائمة المراجع :

-الميثاق الإفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم، المعتمد من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا/أثيوبيا، في 30 يناير 2007، المصادق عليه من قبل الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16-255 المؤرخ في 27 سبتمبر 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 09 أكتوبر2016.

- تقرير الجمهوريةالجزائرية الديمقراطية الشعبية حول مدى تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، المقدم للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، نوفمبر 2008.

- الميثاق الوطني الصادر بموجب الأمر رقم 76-57 المؤرخ في 05 يوليو 1976، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 61، الصادرة بتاريخ 30 يوليو1976،

- الميثاق الوطني الصادر بموجب المرسوم رقم 86-22 المؤرخ في 09 فبراير 1986، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 7، الصادرة بتاريخ 16 فبراير1986،

- دستور 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 76-438 المؤرخ في 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر1996،

[33]- Abdelwahab Biad, La dimension humaine de la sécurité dans le partenariat euro-méditerranéen, ReuneIdara ; Vol : 12, n° 23, 2002, P. 79.

[34] - تكسانةعمار،العولمة،مفهومهاوتأثيرهاعلىالعالمالعربي، مجلة "فكرومجتمع"،طاكسيج كوم، للدراساتوالنشر والتوزيع،الجزائر،2011،ص ص 56-58.

- ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، المنظم يوم29سبتمبر2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 05 أكتوبر2005.
- دستور سنة 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر1996،
- التعديل الدستوري لسنة 2016 الصادر بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس2016.
- القانون رقم 87-16 المؤرخ في أولغشت1987، المحدث للدفاع الشعبي والمحدد لمهامه وتنظيمه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 05 غشت1987،
- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس2006.
- المرسوم الرئاسي رقم 89-196 المؤرخ في 24أكتوبر1989، المتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 25 أكتوبر1989،
- المرسوم الرئاسي رقم 19-278 المؤرخ في 20أكتوبر2019، المتضمن مهام معهد الدراسات العليا للأمن الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 65، الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر2019.
- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر - أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005،
- تكسانةعمار،العولمة،مفهومهاوتأثيرهاعلىالعالمالعربي، مجلة "فكرومجتمع"،طاكسيج كوم، للدراساتوالنشر والتوزيع،الجزائر،2011.
- Michael Evans, From Kadesh to Kandahar, Military theory and the future of war, in Thomas G. Mahnkenand Joseph A. Maiolo, Strategic Studies : a reader, Routledge ;
- Versailles (W. David), Mérindol (Valérie), Cardot (Pierre), La recherche et la technologie, enjeux de puissance, Economica, 2003 ;
- Arnold Wolfers, "National Security" as an Ambiguous Symbol, in (sous la dir.) Barry Buzan, Lene Hansen, International security, Sage Publications ;
- Scott Burchill, The national Interest in International theory, Palgrave, 2005 ;
- Barry Buzan, People, States and Fear : the problem of national security problem in international relations, wheatsheaf books, 1983.
- KOUDRI Toufik, La guerre préventive et le droit international, Thèse de Doctorat en Droit International et Relations Internationales ;
- BOUZGHAIA Djamel Eddine, Le tiers-monde dans les transferts et la production d'armements conventionnels 1950-2010, Thèse de Doctorat en Sciences Politiques.

- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2008،
- محمد أحميداتو، أستاذ محاضر بجامعة الجزائر1، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة العولمة، 2014.

- Thierry Balzac, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? », Revue internationale et Stratégique, 2003/2004, n°52 ;
- Charles-Philippe David, la Guerre et la Paix, Approches contemporaines de la sécurité et la stratégie, Sciences Po les presses, 2006 ;
- Frédéric Coste, Les politiques et les institutions dans le domaine de la sécurité intérieure, sécurité nationale : quelle distinction ? Quelles articulations in, Cahiers Français n°360 ;
- Mohammed Fouad AMMOR, Quels défis pour les échanges méditerranés, Conférence méditerranée, n°28, Printemps, 1997 ;
- Institut de Hautes Etudes de Défense nationale, comprendre la défense, 2ème édition, Economica, Paris, 2002 :
- Barry Buzan, Ole Weaver, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge University Press ;
- Dario Battistela, Théorie des relations internationales, Paris, Presses de sciences politiques, 2003 ;
- Défense et sécurité nationale, Le Livre blanc, La documentation française, 2008 ;
- Abdelwahab Biad, La dimension humaine de la sécurité dans le partenariat euro-méditerranéen, ReuneIdara ; Vol : 12, n° 23, 2002.